



شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم



شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of
15-25- c and relative humidity 20-40%

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الفلسفة

١٢٥

١٢٥

نقد المنطق الأرسطي بين السهروردي وابن تيمية

بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الفلسفة

إشراف الأستاذ الدكتور
يوسف سلامة

إعداد
ناصر محمد يحيى ضميرية

وَاللَّهُ قَدِيرٌ
عَمَّا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ

وَاللَّهُ لَذِي
الْجَوَابِ

وَاللَّهُ لَذِي
الْجَوَابِ

وَاللَّهُ لَذِي
الْجَوَابِ

الفهرس

مقدمة:

الباب الأول

- ٢ الفصل الأول: ترجمة المنطق والمواقف المختلفة منه
- ٣ أولاً : عصر الترجمة
- ٥ أ. الإطار السياسي والفكري
- ١٤ ب. مكانة الترجمة وإشكالاتها
- ٢١ ثانياً: حركة الترجمة
- ٢٢ أ. الترجمات الأولى وبداية حركة الترجمة
- ٢٥ ب. تصحيح النقول وإعادة الترجمة
- ٣١ ثالثاً: المواقف من المنطق
- ٣١ أ. القبول (الشرح والتفسير والتلخيص)
- ٣٥ ب. النقد
- ٣٩ ج. التحريم
- ٤٢ د. التقريب
- ٥٣ الفصل الثاني: مصادر نقد المنطق الأرسطي
- ٥٥ أولاً: المصدر اليوناني
- ٥٥ أ. السفسطائية
- ٥٧ ب. صغار السقراطيين
- ٦٠ ج. الرواقية
- ٦٦ د. الشكاك
- ٧٢ ثانياً: المصدر الإسلامي
- ٧٢ أ. معرفة المسلمين للفلسفات السفسطائية والشكية
- ٨٠ ب. معرفة المسلمين للفلسفة الرواقية

٨٢.....	ج . المنطق الأصولي
٩٣.....	الفصل الثالث: السهروردي وابن تيمية
٩٥.....	الإطار السياسي
٩٨.....	أولاً: شهاب الدين السهروردي
٩٨.....	أ . حياته و مؤلفاته
١٠١.....	ب . الإشراف
١٠٦.....	ج . المعرفة والوجود الإشراقي
١٠٩.....	ثانياً: ابن تيمية
١٠٩.....	أ . حياته و مؤلفاته
١١١.....	ب . قواعد المنهج السلفي

الباب الثاني

١١٨.....	الفصل الأول: مبحث التعريفات
١٢١.....	أولاً: مبحث التعريفات عند أرسطو والمشائين
١٢٢.....	أ . مشكلة الكليات
١٢٤.....	ب . الذاتي والعرضي
١٢٧.....	ج . الماهية والوجود
١٣١.....	د . المقولات
١٣٧.....	ثانياً: مبحث التعريفات عند السهروردي
١٣٨.....	أ . نقد التعريفات عند المشائين
١٤٣.....	ب . التعريفات عند السهروردي
١٤٨.....	ثالثاً: مبحث التعريفات عند ابن تيمية
١٤٨.....	أ . نقد التعريفات عند المشائين
١٦١.....	ب . التعريفات عند ابن تيمية

١٦٧.....	الفصل الثاني: مبحث القضايا
١٦٨.....	أولاً: مبحث القضايا عند أرسطو والمشائين
١٦٩.....	أ. القضايا من حيث الكم
١٧٠.....	ب. القضايا من حيث کیف
١٧١.....	ج. القضايا من حيث الجهة
١٧٣.....	ثانياً: مبحث القضايا عند السهروردي
١٧٥.....	أ. القضايا من حيث الكم
١٧٧.....	ب. القضايا من حيث کیف
١٧٨.....	ج. القضايا من حيث الجهة
١٨٥.....	ثالثاً: مبحث القضايا عند ابن تيمية
١٨٥.....	أ. الحد الأوسط
١٨٨.....	ب. القضايا الكلية
١٩٦.....	الفصل الثالث: مبحث القياس
١٩٧.....	أولاً: مبحث القياس عند أرسطو والمشائين
٢٠٢.....	ثانياً: مبحث القياس عند السهروردي
٢٠٣.....	أ. أشكال القياس
٢٠٧.....	ب. القضايا الشرطية وقياس الخلف
٢٠٩.....	ج. مواد الأقيسة البرهانية
٢١٠.....	د. المغالطات
٢١٥.....	ثالثاً: مبحث القياس عند ابن تيمية
٢١٥.....	أ. الجانب الهدمي
٢١٥.....	أ. نقد ضرورة الحد الأوسط
٢١٥.....	ب. مادة القياس وصورته
٢٢٠.....	ج. نقد اقتصار القياس على مقدمتين
٢٢٢.....	د. البرهان والعلم

٢٢٤	هـ. قياس الشمول وقياس التمثيل
٢٢٨	ب. الجانب الإنشائي: الموازين الإلهية
٢٢٨	أ. معرفة التماثل والاختلاف
٢٣٠	ب. الدليل يستلزم المدلول
٢٣١	أ. الاستدلال بالآيات
٢٣٣	ب. قياس الأولى
٢٣٦	الخاتمة:
٢٤٤	الفهارس العامة:
	١- فهرس الآيات القرآنية
	٢- فهرس الأعلام
	٣- فهرس المصطلحات
	٤- فهرس الفرق والطوائف والاتجاهات الفكرية
	٥- فهرس الكتب الواردة في المتن
٢٨٦	المصادر والمراجع:

مقدمة

ليست المشكلة المنطقية بحثاً نظرياً مجرداً، وإنما هي إشكالية الواقع في ذاته، من حيث إمكان إدراكه على ما هو عليه، ووسائل هذا الإدراك. ويرتبط ذلك بمعنى الوجود ذاته، إذ إن تحديد هذا المعنى سيصوغ الآلية التي يمكن من خلالها التعامل معه، فمسألة الوجود هي المحور الذي تدور حوله نظرية المعرفة، من حيث طبيعة المعرفة البشرية وآلياتها ومداها، فهي تتعلق بمسألة "الحقيقة" وقدرة العقل على الوصول إلى "اليقين"، بدءاً من التساؤل حول نطاق قدرة العقل في بحثه عن الحقيقة ضمن إطار الوجود الطبيعي أو تتجاوز ذلك إلى ما بعد الطبيعة؟ أم ليس للعقل قدرة على الوصول إلى اليقين ويجب تعليق الحكم؟

وإذا كان المنطق بالمعنى العام يشير إلى العمليات العقلية الهادفة إلى معرفة الحقيقة، أو الشروط التي تنتقل بها من حقيقة ثابتة لدينا إلى حقيقة أخرى، أو الانتقال من المعلوم إلى المجهول، أو رد ما هو مشكوك فيه إلى ما يعدّ يقينياً؟ فإن الخلاف ستركز في تحديد نقطة البداية، أي ما الذي يُعدّ يقينياً؟

هنا نجد أن الأمر لم يعد يستند إلى رؤية منطقية نسقية موضوعية، وإنما إلى رؤية فكرية وفلسفية يتحدد من خلالها مفهوم العقل ودوره في المعرفة، وذلك ما تجلّى واضحاً من خلال النظريات المنطقية التي طُرحت والتي تعكس بشكل واضح رؤى فلسفية وميتافيزيقية. والتي من خلال نقدها لطبيعة أو قيمة نوع ما من المعرفة، فإنها لا تفعل ذلك إلا لتعارضها مع معرفة أخرى تعد معرفة يقينية بذاتها، فهي نقد لنوع محدد من المعرفة لا نقداً للمعرفة على العموم.

فالجانِب المنطقي لدى أي مفكر أو فيلسوف هو جزء من نسق فكري عام يتسم بالشمول والاتساق، ونظرية المنطق بارتباطها الوثيق مع نظرية المعرفة، تسعى لبيان قدرة العقل على إدراك الواقع ومعرفته، ووسائل هذه المعرفة وحدودها، ليتم بعد ذلك صياغة هذه الوسائل على هيئة نسق مترابط من الآراء المنطقية يطرح تصوراً عاماً عن المعرفة من حيث طبيعتها وأصلها وقيمتها ووسائلها وحدودها. وهذا ما شكل محور هذا البحث من خلال تتبع ما تركته الرؤية الفلسفية أو الميتافيزيقية من أثر في النظرية المنطقية، من خلال رؤيتين مختلفتين للوجود، رؤية فقهية تنطلق من أسس عقدية وشرعية تقيم فصلاً تاماً بين الخالق والمخلوق وتؤسس رؤية

للوجود قائمة على هذه الثنائية المطلقة. ورؤية صوفية تقوم على الاتصال وتحاول تجاوز هذه الثنائية للتلقي المباشر عن الذات الإلهية.

وفي البداية نشير إلى أن الخلاف بين الصوفية والفقهاء خلاف قديم نشأ مع المحاولات الأولى لتأويل النصوص القرآنية من قبل مختلف الفرق والمذاهب الإسلامية المتنازعة، فنشأ خلاف بين أهل الظاهر وأهل الباطن، ونظر كثير من الصوفية إلى الفقهاء على أنهم أهل ظواهر ورسوم، ومجاهم العبادات والأحكام، وإلى أنفسهم على أنهم أهل الحقائق والبواطن وبحثهم يتعلق بالقلوب وأعمالها، فعلمهم علم بالحقيقة، وعلم الفقهاء علم بأحكام الشريعة وعلم الحقيقة أعلى مرتبة. وفي مقابل ذلك أنكر أهل الظاهر ما يدعيه الصوفية من مخصص العلم وقالوا: لا نعرف إلا علم الشريعة الظاهرة التي جاء بها الكتاب والسنة ورفضوا التمييز بين علم الباطن وعلم الظاهر.

وعلى الرغم من اختلاف الرؤية بين الصوفية والفقهاء إلا أنهم اتفقوا على محدودية العقل واقتصاره على عالم الكثرة والتناهي، أما ما وراء ذلك، فالعقل عاجز عن إدراكه ويقف دون ذلك العالم، ولكن كيف ندرك هذا العالم؟

هنا اختلف الفقهاء والصوفية، فالفقيه يعدّ النص هو المصدر الوحيد الذي يعطينا الحقيقة حول العالم الإلهي، أما عند الصوفية فالمعرفة الحق تتم من خلال الكشف أو العلم الحضورى بعد أن تتطهر النفس وتكون قد أصبحت قابلة لتلقى هذا العلم.

فمنهج الفقيه يستند إلى فكرة التنزيه التي تقيم فصلاً تاماً بين الخالق والمخلوق، فصلاً لا يمكن تجاوزه الفعلي، وذلك ما يجعل من الضروري أن تستند المعرفة على أساسين: أساس للمعرفة في عالم الخلق، وأساس للمعرفة في عالم الأمر. وهذا ما سيتعين بشكل فعلي مع استناد المعرفة في عالم الخلق إلى الواقعي والمحسوس والمتعين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن عالم الخلق ذاته يشكل وسيلة لمعرفة عالم الأمر الإلهي من خلال دلالة الشاهد على الغائب، إضافة إلى المصدر الأساس لهذه المعرفة ألا وهو النص الموحى.

وأما منهج الصوفية فيقوم على تجاوز ثنائية الذات والموضوع، لرؤية الوحدة الكامنة خلف هذه الثنائية وخلف التعدد الظاهر من خلال النور الإلهي، ولا يعني ذلك أن الأشياء تتوحد بل يرى العارف الوحدة كامنة وراء الأشياء جميعاً، ولذا رُفض اعتبار المنطق والعقل

وسائط بين الذاتين الإلهية والإنسانية. وذلك لا يعني أن الصوفية قد أنكروا دور العقل والمنطق في عملية المعرفة، بل الكثير منهم أقر به ولكن ضمن نطاق عالم الكثرة والتعدد، فالمنطق العقلي منطق كثرة وتعدد لا منطق وحدة واتصال، ولذا نجد أن اثنين من أشهر الصوفية وهما ابن سبعين والسهروردي يعرضان في كتبهما للمنطق الأرسطي لبيان قدرته في التوصل إلى الحقيقة، ثم يعقبانه بالنقد عندما يتجاوز قدرته وعالمه، فهذه المعرفة لا تخضع في دلالتها ولا في طريقها إلا لاعتبار واحد هو اعتبار التجربة الداخلية.

وإن اتفق الصوفية والفقهاء على نقد المعرفة العقلية وأداتها "المنطق" فإن البديل الذي طرحه كل منهما كان مختلفاً عن الآخر، وهنا لن يعترف الفقهاء بما يدعيه الصوفية من العلم الحضوري، وسيرفض الصوفية ظاهر النص كوسيلة للمعرفة الإلهية. فأصر الفقهاء على الثنائية المطلقة بين الذات الإلهية وعالم الخلق، وأن الواسطة الوحيدة بينهما هي الوحي الذي يُلقى على نفر مخصوصين، وبواسطتهم نعرف ما نعرفه عن العالم الإلهي من الأمور الغيبية، أما الصوفية فأرادوا تجاوز هذه الثنائية، والتلقي المباشر عن الذات الإلهية ولذلك نجد الصوفية يقولون للفقهاء: "أخذتم علمكم من ميت عن ميت، وأخذنا علومنا من الحي الذي لا يموت" فالعارف المتأله كما يقول الشهرزوري: «له قوة الأخذ عن الباري تعالى دون فكر ونظر باتصال ووحى، والباحث لا يأخذ شيئاً إلا بواسطة المقدمات والأفكار والأنظار، فلهذا كان أولى من الباحث»^١.

هذه الأسس الفكرية المختلفة وما تركته من أثر واضح في رؤية كل منهما لنظرية المعرفة ودور العقل والمنطق فيها، هو ما شكل محور هذا البحث، إذ سعى البحث لتبيين أثر اختلاف المنطلقات الفكرية والفلسفية والإيديولوجية بين الباحثين في اتجاه هذا النقد وغايته ومنهجه، من خلال نموذجين يعبران عن نسقين معرفيين مختلفين، بل قد يصلان حد التناقض أحياناً، وهما الاتجاه الصوفي الإشرافي والاتجاه الفقهي السلفي عبر أبر ممثلين لهما:

الشيخ المقتول شهاب الدين السهروردي (٥٤٩-٥٨٧هـ) بنزعتة الإشرافية ومنطلقه العرفاني القائم على الكشف والرؤية الباطنية.

^١ الشهرزوري، شرح حكمة الإشراف، ص ٢٩.

وأحمد بن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) الفقيه السلفي بنزعتة الفقهية الهادفة للحفاظ على النص والمبادئ العقدية من الخطر الذي رآه في المنطق الأرسطي.

فالشيخ المقتول ينطلق من نزعة إنسانية شاملة ترمي إلى إحياء الحكمة العتيقة التي ما زال أئمة فارس والهند ومصر وقدماء اليونان إلى أفلاطون يدورون عليها ويستخرجون منها حكمتهم ، فحاول من خلال حكمة الإشراق أن يجمع كل التيارات الكبرى في الفكر الشرقي والهليني في نظام متناسق داخل الحضارة الإسلامية، وذلك بالبحث عن منهج شامل يجمع بين الكشف والبحث وتجلى ذلك في موقفه من المنطق الأرسطي، فقد قبله بشكل عام وعدّه إحدى رياضات المتصوفة الإشراقية، ومن ثم حاول أن يطبعه بطابعه الإشراقي جاعلاً من المنطق الأرسطي سلماً صاعداً إلى عالم الإشراق، فالطريقة البحثية الخالصة مرحلة أولى تؤدي إلى التأمل المباشر في الحقائق المعقولة، وهذه الطريقة البحثية الخالصة -رغم قصورها- طريقة حسنة لمن لم يقبض عليه "سوانح نورانية" لكن عقلاً دون سند يسنده لا يجدر الوثوق به.

وكما انطلق السهروردي من نزعة كلية شاملة ترمي لإحياء المعرفة اللدنية، وتكوين تيار فكري إنساني عام ومنهج موحد يجمع بين العقل والقلب، انطلق ابن تيمية من نزعة فقهية عملية تستند إلى أساس لاهوتي إسلامي يتداخل فيها التناول العقلي مع إرادة الدفاع عن الأصول وحراسة العقائد من خطر المناطقة الذين اهتموا بالزندقة.

لقد كان ابن تيمية فقيهاً يبحث في أحكام فقهية لحالات واقعية محددة وأمور جزئية محسوسة ولم يكن ليبحث كالسهروردي في أفكار وفلسفات سابقة على الإسلام، بل كان اللاهوت الإسلامي يشكل لديه الفكر المكتمل الصالح لكل زمان ومكان، ولذلك يستهدف من دراسته للمنطق الأرسطي إظهار عيوب هذا المنطق والتدليل على ارتباطه بالميتافيزيقا اليونانية وبالتالي الحاجة إلى منطق خاص يكون معبراً عن الروح الإسلامي.

وهنا سيتجلى الفارق الأساسي بين الرؤية الصوفية الكلية وبين الرؤية الفقهية الجزئية، حيث سيعمل السهروردي على إعادة صياغة مباحث المنطق الأرسطي وفقاً لرؤيته الشمولية المؤسسة على نظرية الإشراق (الفيض). وابن تيمية الفقيه كانت تحركه نزعة عملية واقعية، لذا انطلق من الواقع والمحسوس ممهداً بذلك السبيل لنقد نظرية الاستدلالات في صورتها البرهانية، طارحاً ما يراه أولى بالإتباع.